# الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

**الدكتور/ لخضر رابحي**
**جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر**
**الدكتور/ عبد المجيد بن يكن**
**جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر**

❖❖❖❖❖❖❖

**ملخص:**

يعتبر موضوع الحكم الراشد قضية هذا العصر نظرا لأهميته في تقدم الدول وتطورها وصار من المفاهيم الواسعة الانتشار وكثيرة الاستعمال في مجالات متعددة ولغة مشتركة بين الباحثين الأكاديميين والاقتصاديين.

وقد أثيرت تساؤلات عن مفهوم الحكم الراشد؟ وعلاقته بالتنمية المستدامة؟ كل هذه التساؤلات وغيرها رأينا الإجابة عنها في مداخلتنا هذه تحت عنوان: الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، معتمدين في ذلك على مجموعة مراجع باللغة العربية والأجنبية، وكذا بعض المواقع الالكترونية، وقد بدأنا ببيان أهم المصطلحات، ثم تحدثت عن دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، وقد جعلت لهذه المداخلة خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج الأساسية التي تم التوصل إليها.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الراشد، التنمية المستدامة، الشفافية، المشاركة، المساءلة.

***Abstract:***

*The issue of good governance is considered the issue of this era because of its importance to the progress of countries and their development Widely used and widely used concepts in multiple fields and a common language among researchers Academics and economists.*

*Questions have been raised about the concept of good governance? And its relationship to sustainable development? all of these Questions and others I saw the answer in my intervention under the title: the referee and his role in To achieve sustainable development in Algeria, drawing upon a set of references in Arabic And foreign, as well as some of the electronic sites, has begun to clarify the most important terms, and then talked about the role Good governance in achieving sustainable development. I have made this speech a conclusion A set of key findings reached.*

***Keywords:*** *Governance, Sustainable Development, Transparency, Participation, Accountability.*

**مقدمة:**

تعمل الحكومات في إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية لتوسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات، ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها، ويأتي معنى الحكم الراشد في تحقيق الغاية المثالية التي تهدف إليها سلطة الدولة من خلال الكثير من الإصلاحات الدستورية وفق أسس اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية نلمسها من واقع عمل السلطة القابضة على السلطة التي تعمل على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، يتبع توفر صلاحية الحكم من عدمه بارتباطات جوهرية تمثل الهيكلية الوظيفية لعمل السلطة داخل الدولة وفق معايير ثابتة أهمها تحقيق المصلحة العامة وتوفير الأجواء المناسبة لإبداء الرأي وخلق مساحة واسعة لحرية الإعلام، ويمكن أن ننتبه إلى عدة صيغ وتفاعلات ذات مساس وتأثير في مدى توفر الحكم الراشد من عدمه ومنها صيغ التفاعلات القانونية والتي تتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة .

إن النقاط السابقة وغيرها تثير الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للحكم الراشد أن يكون عنصرا فعالا وإيجابيا في تحقيق التنمية المستدامة؟

وحتى نميط اللثام عن هذه التساؤلات رأينا إلزامية البحث والإجابة عنها تحت عنوان: الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

## أولا

## الإطار القانوني

- قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري.

- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 ، الذي يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

- انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003. مرسوم رئاسي رقم 04/128 المؤرخ في 19 أبريل 2004.

- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

- تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من 100 ممثل من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

## ثانيا

## مدخل مفاهيمي لأهم المصطلحات

### 1- مفهوم الحكم الراشد:

إن مفهوم الحكم ( Governance ) ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعنى: عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ ( أو عدم تنفيذ ) القرارات.

جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم[1].

وكان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات[2].

### أ- تعريفه:

### 1- تعريف الأمم المتحدة:

هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[3].

### 2- تعريف البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح " أسلوب الحكم " وذلك عام 1989 عن دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه: ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة[4].

ومع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة فعرفه من خلل الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية[5].

**- أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ( UNDP ) فقد عرفه بأنه:**

الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم، وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في

المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية[6].

**3- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:**

هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، وتكون مسؤولية أمامه تتمثل في ضمان مصالح جميع أفراد الشعب[7].

ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير[8].

**ب- خصائصه:**

يمكن تحديد أبرز هذه الخصائص كالآتي:

**1- الشفافية:**

وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوّفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها، إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها، وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية:

- الحصول على المعلومة.
- العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.
- الدقة في الحصول على المعلومة.

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجمهور ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق والمتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

ومن الصعب تخيل وجود حكم راشد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي ويتسم بالمهنية والاستقلالية[9].

**2- المشاركة:**

وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وحرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لا بد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادرا على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة. وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة وإعطائهم حق الاعتراف وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية[10].

**3- سيادة القانون:**

يعني أن الجميع، حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

**4- المساءلة:**

هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. وتعد خاصية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتأخذ ثلاثة أشكال وهي:

**- المساءلة التشريعية:**

هي أهم المساءلات في النظام الديمقراطي، لأن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها.

**- المساءلة التنفيذية:**

خضوع الجهاز التنفيذي نفسه للمحاسبة عبر سبل الإدارة.

**- المساءلة القضائية:**

تشكل ركن أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي، حيث تلعب دورا بارزا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة تسيير عمل التنفيذ وتوجيه التهم للموظفين.

**5- الإجماع:**

هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

**6- المساواة:**

وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.

**7- الكفاءة:**

الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

**8- العدل:**

والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساء وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية[11].

**9- الرؤية الاستراتيجية:**

فحسب مفهوم الحكم الراشد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

**10- اللامركزية:**

إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

كما يعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم.

وبالتالي فالسياسات التي يرسمها الحكم الراشد يجب أن تكون منهجية وتلبي مصالح المواطنين عامة، وتحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز وعلى قدم المساواة، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، وبوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي[12].

**2- مفهوم التنمية المستدامة:**

لا شك أن التنمية هي غاية المجتمعات الحديثة، من أجل تحقيق الاكتفاء لشعوبها، وسعيا إلى مستوى حياتي يتيح العيش بكرامة لكل فرد من أفراد المجتمع، دون اللجوء إلى ذل الحاجة والطلب داخل المجتمع، أو الهجرة الاختيارية أو الإجبارية خارج المجتمع. ومن هنا فإن تنمية المجتمع واستغلال موارده بشكل اقتصادي فاعل، دون إسراف وإهدار، لهو الهدف الأسمى لأية حكومة راشدة، تمتلك رؤية استراتيجية واضحة الهدف والمقصد.

أ- **تعريف التنمية المستدامة:** مركب إضافي يتركب من كلمتين:

**- التنمية:**

هي العمليات المختلفة التي يجري التخطيط لها وتنفيذها على أساس الجهود الأهلية والجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وربط هذه العمليات بالإصلاحات الكبرى التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة[13].

**- التنمية المستدامة:**

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

أو هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.

وعرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987: هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة[14].

**ب- أهداف التنمية المستدامة:**

**تسعى التنمية المستدامة عبر آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف المحورية وأبرزها:**

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

ج- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسساتٍ وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه[15] .

## ثالثا

## دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة

**1- الحكم** الراشد شرط لتحقيق التنمية المستدامة:

يعتبر الحكم الراشد شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة.

إن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

**أ- وطنية:**

تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

**ب- عالمية:**

أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

**ج- زمنية:**

أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة[16].

لقد أدت التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة إلى التغير في المفاهيم وذلك بانتقال المفاهيم من بعدها الاقتصادي والعسكري إلى البعد الإنساني القائم والمبني على حماية حقوق الإنسان وتكريسها، فلم يعد مفهوم التنمية يقتصر على الجانب المادي والنمو الاقتصادي الذي جاء به كل من آدم سميث وريكاردو ومالتوس.... غيرهم، وإنما اتسع ليشمل الجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية هذا الجانب الذي ظل ولسنوات طويلة بعيدا عن اهتمام الدارسين والباحثين. فتطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة فالتنمية الإنسانية، الذي يقوم على الحياة الكريمة والتمتع بالحرية والعدالة في التوزيع والمشاركة في صنع السياسات؛ أي المفهوم الذي يقوم على محورية الإنسان وتنمية الإنسان من أجل الإنسان. في سياق ذلك ظهر مفهوم الحكم الراشد الذي أصبح يشكل الإطار المرجعي لقياس مستويات التنمية ومدى نجاحها[17].

فلقد أدى تعثر الإصلاحات الاقتصادية إلى البحث عن مكامن النقص في السياسات الإصلاحية، الأمر الذي أفضى إلى نتيجة مفادها أن التصور القديم لإصلاحات أحادية الجانب ذو ارتكاز اقتصادي للتنمية، يهمل كلا من النظامين السياسي والإداري، ودور المجتمع المدني في محاولات الترقية الاجتماعية.

وتم تعويض المفهوم التقليدي للتنمية ( الذي يقصد منه التنمية الاقتصادية ) ذو المعنى الضيق بمفهوم التنمية الإنسانية ببعدها الشامل ومعناها الواسع؛ أي الترابط بين كل مستويات النشاط السياسي الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي، بالاستناد على نهج متكامل يعتمد على المشاركة

والتخطيط الطويل الأمد، ويتوخى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة المؤسسية والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحوكمة المؤسسية هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة بالمفهوم الواسع.

إذن فقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وترافق مع تطوير مفهوم التنمية التي انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة؛ أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولا إلى التنمية الإنسانية[18].

**2- دور الحكم الراشد في التنمية المستدامة في الجزائر:**

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع استراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة ومقابل هذا قامت بهيكلة القطاع الفلاحي والهدف منه الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي، ومع بداية الثمانينات شهدت تطورات متناقضة من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حين يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة وسريعة، إلى جانب محاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة والتأقلم معها يتطلب البحث عن السياسات التنموية والوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومند 1986 أصبحت الحاجة الماسة لإعادة هيكلة المنشآت العامة وتكاملها، وبعدها دخلت الجزائر في سلسلة تعديلات هيكلية مع صندوق النقد الدولي كاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة. وظهر الاهتمام المتزايد للدولة بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية كمعايير لتفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة[19].

**خاتمة:**

توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

**1-** إن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، وكذا تعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

2- يعد الحكم الراشد من أولويات الاهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يستلزم دراسة المبادئ والمعايير التي تساعد وتساهم في الارتقاء بمستوى الأداء في مؤسسات الدول.

3- يعتبر الفساد الإداري والسياسي من أهم المعوقات التي تؤثر على التنمية سلبا، مما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية، وقد انتهجت الجزائر نهج مكافحة الفساد بكل صوره، يشهد لهذا تقارير مختلف الهيئات والمنظمات والبنوك العالمية.

وعليه نقدم الاقتراحات التالية:

1- العمل على تفعيل دور هيئات منظمات المجتمع المدني، وكذلك وإصدار قانون خاص بها وخاصة في مجال الرقابة والمشاركة لمواجهة الفساد الإداري والمالي والسياسي، للدفع بإتجاه التنمية المستدامة على وفق ما يتماشى مع الدستور.

2- الدفع لإجاد بيئة ملائمة للاستثمارات، يكون فيها المناخ الإستثماري ملائم لعمل القطاع الخاص، ولإطلاق مبادراته في تحقيق التنمية المستدامة.

3- دعم وتقوية نظام الحكومة والإدارة الالكترونية، للقضاء على البيروقراطية.

## الهوامش:

(1) يسرى مصطفى: حول مفهوم الحكم الجيد، نقلا عن: http://www.aqlem.com/article525. htm

(2) عبد الحميد الزيات: التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية - القاهرة، الجزء الثاني، ص: 158.

(3) United Nations Development Programme, governance for sustainable human development, .UNDP, New York, 1997.

(4) World Bank, sub-Saharan Africa: from crisis to sustainable growth, Washington DC, THE .World Bank, 1989, p.p, 60.61.

(5) فلاح أمينة: دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديمقراطية والرشادة)، جامعة منتوري – قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 43.

(6) UNDP, Governance for sustainable human development . New York: UNDP, 1997, p08.

(7) . الحاكمية الراشدة، الأردن: جوان 2007، www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc .

(8) . الأخضر عزي وجلطي غالم، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com0

(9) زهير عبد الكريم كايد: الحكمانية قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة، 2003، ص: 50.

(10) حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية،K14 لبنان، العدد309 نوفمبر 2004، ص: 47، 48.

(11) - 7- UNDP. Governance for economico-operation and development, 1995, P14.

(12) الحاكمية الراشدة ، الأردن: جوان 2007، www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc .

(13) *cte.univ-setif.dz*، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر - تعريف التنمية.

(14) بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة: التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، ص: 7، *www.univ-chlef.dz*

(15) *مصطفى عطية جمعة: التنمية المستدامة وأهدافها*، www.alukah.net. 9/8/2016 .

(16) *جدو فؤاد: التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر*. www.univ-chlef.dz.

(17) لعجال ليلى: واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية والرشادة)، إشراف الأستاذ الدكتور بخوش مصطفى، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2009-2010، ص: 144.

(18) عياش زبير، بن مخلوف أميرة: الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ( الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25، 26 نوفمبر 2013 ).

(19) بكوش ابتسام: الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر ( مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي ومالي )، إشراف الدكتور شكوري سيدي محمد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد [الملحقة الجامعية مغنية]، 2015-2016، ص: 65.